

Distr.: General
29 April 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٤

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي
تعقدها الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

البند ١٩ من القائمة الأولية*

التنمية المستدامة

تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضا للتقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في تعميم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في عملها. وهو ثاني تقرير يقدم عن هذا الموضوع عملا بالتكليفات الصادرة عن الجمعية العامة وعن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويولي التقرير اهتماما خاصا للعمليات والأدوات الكفيلة بتعزيز تعميم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عمل منظومة الأمم المتحدة. ويشير التقرير إلى إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة باعتباره تطورا هاما، ويحلل مدى استرشاد الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة بنهج التنمية المستدامة في خططها

* A/69/50.

** E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق



الاستراتيجية وفيما تضطلع به في البلدان النامية من أنشطة تنفيذية من أجل التنمية. ويشدد التقرير على أن التطورات الأخيرة في مجال آليات ضمان الجودة وتوفير الضمانات قد أعطت دفعة لتعميم التنمية المستدامة. ويولي اعتبارا خاصا أيضا لدور عمليات التفتيش والتقييم في دفع نهج التنمية المستدامة في الأمم المتحدة.

أولا - مقدمة

١ - في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، جدد زعماء العالم التزامهم بالتنمية المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمقبلة. ورسموا معالم رؤية عريضة تجعل من القضاء على الفقر أكبر تحد يواجهه العالم اليوم وشرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

٢ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، اتفقت الدول الأعضاء على ضرورة أن تدعم منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، الجهود التي تبذلها جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨، الفقرة ٩١).

٣ - وأقر قادة العالم بأن الوفاء بالتعهدات التي جددوا التزامهم بها يقتضي من منظومة الأمم المتحدة أن تتناول عملها من منظور التنمية المستدامة. ومن ثم، دعوا البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة إلى تعميم مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في عمل منظومة الأمم المتحدة. ووفقا للطلب الوارد في الفقرة ٩٣ من القرار، قدم الأمين العام، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٣ عن التقدم المحرز في هذا الصدد (A/68/79-E/2013/69). وعرض التقرير أفكاراً عن الإطار المفاهيمي لتعميم مراعاة التنمية المستدامة في عمل منظومة الأمم المتحدة، وحدد ما تحقق من إنجازات وما ووجه من صعوبات. وأشار أيضاً إلى أن التقدم المحرز في هذا الصدد من شأنه أن يعزز قدرة المنظومة على دعم الدول الأعضاء في المضي قدماً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

٤ - وحدد الأمين العام في تقريره أيضاً شروطاً هامة لا بد من استيفائها لتعميم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عمل منظومة الأمم المتحدة، منها وجود التزام على أعلى مستوى في منظومة الأمم المتحدة تعززه توجيهاً حكومية دولية واضحة ومتسقة وتعزيز التنسيق واتساق السياسات. كما تشمل تلك الشروط الهامة توفير الدعم المؤسسي الكافي داخل منظومة الأمم المتحدة، وبناء القدرات التحليلية، وتعبئة وتخصيص الموارد لدفع عجلة التنمية المستدامة.

٥ - وعلى النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٦٨/٢١٠، يقدم هذا التقرير معلومات عن آخر التطورات التي شهدتها تعميم مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أعمال منظومة الأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٣ (الفرع الثاني). ويتناول التقرير الإصلاح

المؤسسي وإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وهما أمران يتوقع أن يفضيا إلى وضع توجيهات حكومية متسقة في هذا المجال (الفرع الثالث)، كما يتناول الدور الذي تؤديه آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات في تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الفرع الرابع). ويحلل التقرير مدى تعميم الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة لتلك الأبعاد في خططها الاستراتيجية وفيما تظطلع به في البلدان النامية من أنشطة تنفيذية من أجل التنمية (الفرع الخامس). ويستعرض التطورات الأخيرة التي شهدتها آليات ضمان الجودة وتوفير الضمانات باعتبارها أداة لتعميم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة (الفرع السادس). ويولى الاعتبار أيضا لدور عمليات التفتيش والتقييم المستقل في منظومة الأمم المتحدة (الفرع السابع). وفي الختام، يستخلص التقرير استنتاجات ويقدم مجموعة من التوصيات لتحقيق مزيد من التقدم في إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في عمل منظومة الأمم المتحدة (الفرع الثامن).

ثانيا - منظومة الأمم المتحدة في عملها: آخر المستجدات

ألف - ترجمة التنمية المستدامة إلى عمل تقوم به منظومة الأمم المتحدة: الآثار الملموسة

٦ - إن التنمية المستدامة ليست مفهوما جديدا. فمنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، قبل ٢٢ عاما مضت، أضحت التنمية المستدامة الإطار الرئيسي لعمل منظومة الأمم المتحدة^(١). بيد أن ترجمة هذه الرؤية بشكل منهجي إلى ممارسة لا تزال مهمة شاقة لأن أساليب عمل منظومة الأمم المتحدة لا تُجسد دوما أوجه الترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويجب على المنظمات أن تتعاون في توفير الدعم المتكامل لمساعدة البلدان في سعيها إلى تحقيق نتائج التنمية المستدامة بجهودها الوطنية.

٧ - وأشار الأمين العام، في معرض محاولته تفسير عبارة "تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة" في تقريره السابق (A/68/79-E/2013/69)، إلى ما يلي:

مع أن سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها لا تشمل كلها تلك الأبعاد الثلاثة، فإن من المهم مراعاة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يحتمل أن

(١) تُستخدم عبارة "منظومة الأمم المتحدة" في هذا التقرير بمعناها الواسع، ومن ثم فهي تشمل الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة وإدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة وسائر الكيانات والمؤسسات المالية الدولية التي هي وكالات متخصصة مستقلة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. أما عبارة "جهاز الأمم المتحدة الإنمائي" فهي تشير فحسب إلى الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والتي يبلغ عددها ٣٢ كيانا. ومن ثم فهي لا تشمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

تترتب عليها. وهذا ضروري للحيلولة دون ما يمكن أن تسفر عنه من آثار غير مقصودة أو تضارب في السياسات أو نتائج غير مستدامة. ومن شأن ذلك أيضا أن يمكن منظومة الأمم المتحدة من تحديد أوجه التآزر وفرص تحقيق المكاسب في تلك المجالات الثلاثة.

٨ - ويقتضي تعميم مراعاة التنمية المستدامة أولاً قيام كل منظمة باعتماد استراتيجيات وبرامج ومشاريع تشمل تلك الأبعاد الثلاثة مجتمعة ومتزامنة وتراعي ترابطها، وثانياً، تعزيز التعاون بين مختلف مؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما المنظمات العاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل ضمان مراعاة تلك الأبعاد عند تقديم الدعم إلى البلدان.

باء - خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بوصفها قوة دافعة

٩ - إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة سيؤثران تأثيراً كبيراً في سبل تحقيق التنمية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. ولا بد لمنظومة الأمم المتحدة أن تكفل قدرتها على التكيف لدعم خطة التنمية. ونجاحها في ذلك يتوقف إلى حد كبير على قدرة المنظومة على تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في عملها.

١٠ - ولا يجب الاكتفاء بقيام كل منظمة على حدة بإدماج تلك الأبعاد في عملها، بل يجب تعزيز جهود التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وهذا أمر ضروري لكي يتسنى للمنظومة توفير الدعم المتكامل إلى الدول الأعضاء، بالاستناد إلى ما تملكه الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة جميعها من خبرة فريدة من نوعها.

١١ - وتنبع الحاجة إلى توفير الدعم والتنسيق المتكاملين من إحدى سمات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فمع أن تركيز الخطة سيظل منصبا على الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها ستعالج أيضا القضايا الاقتصادية والبيئية لأن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة سيكونان في صميمها.

١٢ - وستكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عالمية وقطرية في آن واحد معاً، وستراعي اختلاف قدرات البلدان ومستويات التنمية فيها. وثمة سؤال ينبغي طرحه، ألا وهو كيف يمكن للأمم المتحدة أن تدعم تنفيذ خطة التنمية العالمية هذه. وقد يتطلب ذلك إمعان النظر في بعض مجالات تركيز المنظمة وأنشطتها. وسيكون من المهم إقامة صلات وثيقة بين الدورين المعياري والتنفيذي للمنظمة. وتتطلب خطة التنمية العالمية الجديدة أيضاً أن تكون أطر الأنشطة التنفيذية أشمل وأكثر مرونة.

١٣ - وقد أعربت الحكومات صراحة عن أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تحدث التغيير التحويلي الطموح الذي يدرك أهمية التضامن بين الأجيال. ويتطلب تنفيذ هذه الخطة مساهمات فكرية وتحليلية من منظومة الأمم المتحدة.

١٤ - ويجب دعم خطة التنمية التحويلية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال تحديد الشراكة العالمية من أجل التنمية، وتعزيزها من خلال إقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. لذا، فمن المهم أن تعمق منظومة الأمم المتحدة تعاونها مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في مجال التنمية، وأن تكفل في الوقت ذاته وجود آليات المساءلة المحفزة للمشاركة الواسعة في هذه الشراكات.

جيم - تعميم القضايا المواضيعية في صميم عمل منظومة الأمم المتحدة: ما هي الدروس المستفادة؟

١٥ - أشار الأمين العام، في تقريره السابق، إلى أن منظومة الأمم المتحدة قد عممت قضايا محددة فيما تظطلع به من أعمال في عدة مجالات، ولا سيما المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتغير المناخ، والعمالة وتوفير العمل اللائق، وحقوق الإنسان (انظر الإطار ١ أدناه).

١٦ - واستنادا إلى التجارب التي اكتسبتها منظومة الأمم المتحدة في هذا المضمار، يمكن اقتراح التدابير التالية باعتبارها اللبنات الأساسية لتعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في عمل منظومة الأمم المتحدة:

(أ) التكليف بولايات وإصدار توجيهات حكومية دولية قوية وتمكينية، وتقديم الأمين العام تقارير منتظمة عنها؛

(ب) إدراج هذه الولايات بشكل منهجي في الخطط الاستراتيجية للمنظمات؛

(ج) تفسير مفهوم تعميم مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وشرح ما يستتبعه؛

(د) إشراك الأجهزة المشتركة بين الوكالات، ولا سيما مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، من خلال تقديم التزامات ووضع توجيهات شاملة، وعند الاقتضاء، اعتماد خطة أو مجموعة أدوات على نطاق المنظومة؛ وإشراك مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعزيزا لتعميم الأبعاد الثلاثة على الصعيد القطري؛ وإشراك الأفرقة المعنية المشتركة بين الوكالات؛

- (هـ) وضع منهجية وتوجيهات وأدوات واضحة فيما يتعلق بسبل تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة؛
- (و) تعبئة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وبناء قدرات المنظومة بأسرها على استخدام هذه الأدوات؛
- (ز) استحداث نظام مساءلة قوي وتزويده بالمؤشرات المناسبة وتقديم تقارير منتظمة عنه.
- ١٧ - وثمة حاجة إلى إمعان التفكير داخل منظومة الأمم المتحدة وفيما بين الدول الأعضاء في مجموعة اللبنة الأساسية الأنسب لتعميم مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عمل الأمم المتحدة. فمن الأهمية بمكان مثلاً النظر فيما إذا كان ضروريا وضع خطة عمل أو خريطة طريق على نطاق المنظومة. ويبحث الفرع الثالث التقدم الذي أحرز مؤخرا فيما يتصل بالتوجيهات الحكومية الدولية.

الإطار ١

تعميم القضايا المواضيعية في صميم عمل منظومة الأمم المتحدة

المنظور الجنساني

لقد بُذلت الجهود لتدعيم المنظور الجنساني استجابة لمجموعة مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وأقر مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في عام ٢٠٠٦ سياسة متعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق المنظومة. وأنشئت آليتان من الآليات الثلاث المترابطة التالية والتي يعزز بعضها بعضا لتكون بمثابة إطار للمساءلة عن التنفيذ:

(أ) استُحدثت في عام ٢٠٠٨ مؤشرات الأداء التي حددتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ب) أقرّ مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠١٢ خطة عمل على نطاق المنظومة بشأن عمليات المنظمة والترتيبات المؤسسية على مستوى فرادى كيانات للأمم المتحدة. وبدأت في عام ٢٠١٣ عملية إبلاغ سنوي موحدة عن خطة العمل، وستُحدّد نتائجها خط الأساس بخصوص الإبلاغ لضمان خضوع منظومة الأمم المتحدة للمساءلة. وردّت منظومة الأمم المتحدة بأكملها تقريبا (٦٢ كيانا وإدارة ومكتبا)، للمرة الثانية، بتقديم تقارير عن مجموعة موحدة من مؤشرات الأداء؛

(ج) أمّا الآلية الثالثة، وهي آلية المساءلة عن مساهمات منظومة الأمم المتحدة في تحقيق النتائج الإنمائية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على المستويين القطري والمعياري فيُتوقع أن يجري وضعها بعد أن تُرسخ الآليتان اللتان أنشئتا أولاً جذورهما بقدر أكبر من الثبات.

وتستلزم أطر المساءلة استثمارات أولية كبيرة من الوقت والموارد والموظفين، مما يشير إلى أن من المناسب اتباع نهج تدريجي عند إعدادها وتنفيذها.

وقد شكّل التنسيق المستمر الذي اضطلعت به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، كمرکز محوري يلبي احتياجات منظومة الأمم المتحدة بأسرها، عاملاً رئيسياً في إشراك أصحاب المصلحة ودعم الاتصال الفعال والتواصل الشبكي وهي عناصر مهمة لإنجاح خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وقد أدت هذه العملية إلى تطورات هامة في أداء منظومة الأمم المتحدة في مجال تعميم المنظور الجنساني. غير أنه لا تزال ثمة ثغرات وسيطلب الأمر بذل جهود مستمرة ومنظمة لكفالة استمرار منظومة الأمم المتحدة في إحراز التقدم، بهدف تحقيق مؤشرات الأداء المحددة في خطة العمل بحلول عام ٢٠١٧ (عام ٢٠١٩ لكيانات الأمم المتحدة ذات التركيز التقني).

العمالة وتوفير فرص العمل الكريم

في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) والإعلان الوزاري الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦ (A/61/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٥٠)، قررت الدول الأعضاء إدماج هدي في العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق في سياساتها وبرامجها وأنشطتها، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وفي عام ٢٠٠٧، أقر مجلس الرؤساء التنفيذيين مجموعة الأدوات المتصلة بتعميم منظور العمالة والعمل اللائق، واعتمد، في عام ٢٠٠٩، الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل من أجل تعزيز العمالة والإنتاج والاستثمار والطلب الكلي، وتشجيع توفير العمل الكريم للجميع. ومؤخراً، ركزت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تركيزاً أساسياً على “توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع والحماية الاجتماعية” (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق).

فتشجيع توفير العمل الكريم أمر لا غنى عنه لتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر. وإدراكا لهذه العلاقة، فقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في عام ٢٠٠٨، صراحة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إدماج هدي العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع في جميع سياساتها وبرامجها وأنشطتها. وتجاوبا مع ذلك، أعدت الفاو مذكرة توجيهية لمساعدة مكاتبها الميدانية في إدماج هدف العمل اللائق في برامجها، وفي عام ٢٠١٢، أصدرت الفاو نشرتها المعنونة Decent Rural Employment for Food Security: A Case for Action (العمالة الريفية اللائقة من أجل تحقيق الأمن الغذائي: دراسة حالة من أجل الفعل)، التي تنص على إجراء تحليل مفاهيمي للروابط القائمة بين العمالة وبين أبعاد الأمن الغذائي الأربعة. وتقوم منظمة العمل الدولية والفاو حاليا بوضع مواد توجيهية وأدوات لتنمية القدرات، فضلا عن نهج قطري متكامل لتعزيز العمالة الريفية اللائقة. وتمثل المبادئ التوجيهية التقنية المخصصة لتعميم جانب توفير فرص العمل اللائق في إطار البرمجة القطرية للفاو جزءا من مجموعة الأدوات الرسمية لإطار البرمجة القطرية.

ويولي الإطار الاستراتيجي المستعرض للفاو للفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩، الذي وافق عليه مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة خلال دورته الثامنة والثلاثين، أهمية متزايدة للعمالة الريفية اللائقة. وقد أشار بالفعل حوالي ٦٠ بلدا إشارة صريحة إلى الأولويات المتعلقة بالعمالة لدى تأطير تعاونها مع منظمة الأغذية والزراعة، بموجب أطر البرمجة القطرية لكل منها.

ثالثا - البيئة الحكومية الدولية المتغيرة

١٨ - يشكل التوجيه الحكومي الدولي أول لبنة من لبنات إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في عمل منظومة الأمم المتحدة. وقد أحرز تقدم مهم في هذا الصدد. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، التأم للمرة الأولى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة. ويُتوقع من المنتدى، الذي أنشئ في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، توفير القيادة السياسية وتقديم التوجيه وإصدار التوصيات في مجال التنمية المستدامة ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتطبيق مفهوم التنمية المستدامة واستعراضه، وتعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بصورة كلية شاملة لعدة قطاعات على جميع المستويات تكفل أخذ التحديات الجديدة والمستجدة في مجال التنمية المستدامة في الاعتبار على النحو الملائم (القرار ٦٧/٢٩٠، الفقرة ٢).

١٩ - وبذلك سيعود التوجيه الذي يقدمه المنتدى بفائدة كبيرة على الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لوضع رؤية وخطة مشتركتين للإصلاح تهدفان إلى مساعدة البلدان على اعتماد استراتيجيات متسقة للتنمية المستدامة.

٢٠ - وسيكون من المهم أيضا أن تدعم منظومة الأمم المتحدة مداولات المنتدى الناشئ، وأن تكون شريكا في تنفيذ القرارات، وأن تقدم تقارير عن التحديات والإنجازات. وسيُجري المنتدى استعراضات دورية بشأن متابعة وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتطبيق مفهوم التنمية المستدامة حتى عام ٢٠١٦. ولن تقتصر تلك الاستعراضات على البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بل ستشمل أيضا استعراضات لكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويمكن للاستعراضات التي تجريها منظومة الأمم المتحدة، فيما لو أُعدتْ ونُفذتْ بفعالية، أن تتيح فرصا هامة لكي تناقش، على سبيل المثال، ما إذا كانت المجموعات الصغيرة من المنظمات تقوم بتوفير الدعم إلى الدول الأعضاء في مجال معين أم لا، وما إذا كانت فرادى المنظمات تقوم بتعميم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملها أم لا. وسيتعين على المنتدى اتخاذ قرار بشأن الكيفية التي سيجري بها هذه الاستعراضات بحيث تؤدي إلى تقييمات ونتائج ذات مغزى. وعلى الرغم من أن استعراضات الأقران، التي تُجرى في إطار فريق الإدارة البيئية، تركز على الإدارة البيئية المستدامة، فإنها يمكن أن تقدم مثلا واحدا على كيفية إجراء الاستعراضات.

٢١ - وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قررت الدول الأعضاء أيضا تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنسيق متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والميادين المتصلة بها، وفي تعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على نحو متوازن (القرار ١/٦٨). ويُتوقع أيضا لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة وللقرار بجعل مجلس إدارتها عالميا، وذلك بإنشاء جمعية الأمم المتحدة للبيئة (عملا بقرارات الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، و ٢١٣/٦٧، و ٢٥١/٦٧)، إحراز تقدم في تعميم الأبعاد البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٢ - وستكون السنة القادمة مهمة في تحديد الكيفية التي يمكن بها ضمان جوانب التكامل والتآزر فيما بين مختلف المنتديات الحكومية الدولية أثناء قيامها بإنجاز المهام الموكلة إليها.

٢٣ - وقد شرعت اللجان الإقليمية في تنظيم منتديات سنوية إقليمية بشأن التنمية المستدامة كوسيلة لتوجيه المنظورات الإقليمية بشأن التنمية المستدامة مباشرة صوب مناقشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، التي تعقد في نيويورك. وعملت اللجان الإقليمية مع آلية التنسيق الإقليمية التي تعقدتها للمساعدة في تشكيل المواقف الإقليمية المتعلقة

بأهداف التنمية المستدامة. وقد تم ذلك، على سبيل المثال، في المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة الذي نظّمته مؤخراً اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وستُجَرَّب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعميم مراعاة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة والثلاثين، المزمع عقدها في عام ٢٠١٤ في ليما.

رابعاً - دور آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات في تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة

٢٤ - يُشكّل إشراك الهيئات المشتركة بين الوكالات لبنة أخرى من لبنات تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة في أعمال منظومة الأمم المتحدة. وتركّز عدّة آليات مشتركة بين الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في الوقت الحاضر على مساعدة الدول الأعضاء في وضع أهداف للتنمية المستدامة.

٢٥ - وقد أعدّ فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ٢٩ مذكرة بالقضايا الراهنة لمرحلة الجرد فيما يخصّ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

٢٦ - وكذلك تسهم آليات التنسيق الخاصة بقطاعات بعينها أو بمواضيع محددة، من قبيل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٧ - ويشارك مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الفرعية التابعة له في التفكير في أفضل السبل التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة من خلالها أن تدعم الدول الأعضاء أثناء انتقالها إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتي تركز على التنمية المستدامة. وتقوم اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بتقديم المساعدة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في تعزيز استجابة متكاملة لما يواجهه منظومة الأمم المتحدة من تحديات وما يُتاح لها من فرص أثناء تحديد المساهمة الخاصة بها ضمن بيئة متغيرة للسياسات الإنمائية. وتشمل التحديات التي حُدِّدت ضرورة الإدماج المتسق للسياسات في جميع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وذلك في إطار ولاية الأمم المتحدة للسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

٢٨ - وقد حققت منظومة الأمم المتحدة، سواء قُبيل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في عام ٢٠١٢ أم في أعقابها، تقدماً كبيراً في تعميم الأبعاد البيئية في أعمالها.

ويتسم بأهمية خاصة عمل فريق الإدارة البيئية فيما يتعلق بإطار تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة .

٢٩ - ويتضمن الإطار ما يمكن اتخاذه من إجراءات من أجل تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية لما يلي: '١' الاستراتيجيات والسياسات؛ '٢' الأنشطة التنفيذية، عن طريق البرامج والمشاريع؛ '٣' القرارات الإدارية لمنظومة الأمم المتحدة، مثل إدارة المرافق. وقد أشار الأمين العام، في تقريره لعام ٢٠١٣، إلى أهمية الإطار باعتباره نقطة انطلاق ممكنة لتعميم أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. بيد أن الإطار يحتاج، في هذا السياق، إلى مزيد من التفصيل في معالجة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، كما سيكون في حاجة إلى الاختبار. وتقوم هيئات منظومة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات حالياً بمناقشة الخيارات المتاحة لمتابعة الإطار من جانب منظومة الأمم المتحدة، وفريق الإدارة البيئية ماضٍ في وضع توجيهاً بشأن تنفيذ الإطار.

٣٠ - وترى بعض المنظمات أن هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن كيفية تعميم مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في بعض المجالات.

٣١ - وتعد فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم^(٢) مثالا للكيفية التي تمكّن مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة أن توحد قواها لمعالجة مسألة ما من منظور اقتصادي واجتماعي وبيئي. وقد أسهمت أعمال فرقة العمل الرفيعة المستوى في مواءمة الاستجابات الإنسانية لأزمة أسعار الغذاء في عام ٢٠٠٨، كما صبّت في الجهود المبذولة في الأجل الطويل داخل الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية، وكذلك في المبادرات المحددة التي اتخذتها مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين. ومنذ عام ٢٠١٢، ركزت فرقة العمل الرفيعة المستوى على تقديم الدعم إلى البلدان والمدن والمجتمعات المحلية التي تبنت مبادرة تحدي القضاء على الجوع، التي أعلنها الأمين العام في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة باعتبارها أساس نهج متسق لإزاء الأمن الغذائي والتغذوي يشمل جميع أبعاد التنمية المستدامة (انظر الإطار ٢ أدناه).

٣٢ - ويمكن استخلاص عدد من الدروس من النهج الذي تتبعه فرقة العمل الرفيعة المستوى، ومنها على سبيل المثال: التأثير الهام الذي ينتج عندما تلتحم وكالات الأمم المتحدة على اختلاف ولاياتها حول هدف مشترك، وأهمية إدماج نهج الشراكات في حل المشاكل،

(٢) تضم فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم، التي أنشأها الأمين العام، رؤساء ٢٣ من كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمسؤول التنفيذي الأول في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية.

مما يمكن المنظمات والفئات الاجتماعية ذات التركيبات والولايات والاحتياجات والقدرات ونقاط القوة المختلفة جدا من وضع منظورات وإيجاد حلول شاملة للجميع.

الإطار ٢

إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في مجال محدد: مسألة الأمن الغذائي

في عام ٢٠٠٨، واستجابة لأزمة الغذاء العالمية، تضافرت جهود عدد من صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية من أجل وضع إطار شامل للعمل في مجال الأمن الغذائي والتغذوي. وشكل إطار العمل الشامل أساس إجراءات استراتيجية شاملة ومتماسكة وموحدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتتواصل أعمال فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي إلى يومنا هذا.

وقد صُمم الإطار الشامل للعمل ليكون مفيداً للحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من المهتمين بالأمن الغذائي. وهو يتألف من طائفة من السياسات والاستراتيجيات التي يمكن تكييفها مع مختلف الأوضاع، وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذها للاستجابة للاحتياجات العاجلة للفئات الضعيفة من السكان، والإسهام في القدرة الطويلة الأجل على الانتعاش.

وفي آذار/مارس ٢٠١٢، خلال الفترة المؤدية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أصدرت فرقة العمل الرفيعة المستوى وثيقة موقف الأمم المتحدة الموحد على نطاق المنظومة بعنوان "الأمن الغذائي والتغذوي للجميع من خلال الزراعة والنظم الغذائية المستدامة".

وأثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أعلن الأمين العام تحدي القضاء على الجوع، وهو دعوة إلى الحكومات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين على السواء للالتزام بالأعمال التي من شأنها وضع حد للجوع. وتدمج الرؤية الشاملة لتحدي القضاء على الجوع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة دمجاً تاماً في أهدافها الخمسة، وهي: تحقيق نسبة ١٠٠ في المائة في ضمان الحصول على الغذاء الكافي على مدار السنة؛ القضاء على توقف النمو لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنتين؛ ضمان استدامة النظم الغذائية؛ زيادة إنتاجية ودخل المزارعين الصغار؛ والحد من ضياع الغذاء وتبذيره.

وفي عام ٢٠١٢، أعيد توجيه فرقة العمل الرفيعة المستوى للتركيز على تقديم الدعم إلى البلدان والمدن والمجتمعات المحلية التي تبنت مبادرة تحدي القضاء على الجوع.

٣٣ - وتركز الآلية المشتركة بين الوكالات في الوقت الراهن على دعم وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعلى إعداد منظومة الأمم المتحدة لدعم التنفيذ عندما يتم اعتماد الخطة. ومن المتوقع صدور المزيد من التوجيهات بشأن تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في عمل منظومة الأمم المتحدة نتيجة لتلك العملية.

خامسا - التوجهات الاستراتيجية في الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، وفي الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

ألف - الخطط الاستراتيجية والسياسات التي تتبعها الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة

٣٤ - إذا أريد للتنمية المستدامة أن تكون الإطار التوجيهي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فإنه يتعين إثباتها في الخطط الاستراتيجية لتلك المنظمات. ومن الواضح أن هذه لبنة أخرى في إدماج الأبعاد الثلاثة في عمل منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية على وجه الخصوص، فإن التوجهات الاستراتيجية للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة تسترشد باستعراض السياسات الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات الذي أجري عام ٢٠١٢ للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق التنمية (القرار ٦٧/٢٢٦). وفي ذلك الاستعراض، كررت الجمعية العامة الدعوة التي وجهها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى مؤسسات الأمم المتحدة "لمواصلة تعزيز تعميم مراعاة التنمية المستدامة في ولاياتها وبرامجها واستراتيجياتها وعمليات صنع القرار التي تقوم بها، دعما للجهود التي تبذلها جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة" (القرار ٦٧/٢٢٦، الفقرة ١٤).

٣٥ - وهناك عدّة صناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأغذية العالمي، إما أنها اعتمدت خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أو هي بصدد وضع اللامسات الأخيرة عليها. وتقوم منظمات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها الوكالات المتخصصة، باستكمال أطر سياساتها وخطط إدارتها القائمة لتأخذ في الحسبان الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واستعراض السياسات الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات.

ويبين استعراض مشاريع الخطط الاستراتيجية والورقات المتعلقة بسياسات العديد من المنظمات التقدم الملحوظ في تعميم مراعاة التنمية المستدامة في التخطيط الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فضلا عن التحديات التي تواجهه.

٣٦ - ولا بد من الاعتراف بأن المنظمات لا تتطلب جميعا إجراء تعديلات كبرى، بما أن ولاياتها ومجالات عملها تشمل بالفعل أبعادا بيئية واجتماعية واقتصادية، كما هو الشأن بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة على سبيل المثال. وفي إطارها الاستراتيجي المستعرض للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، وضعت هذه المنظمة رؤية تعمم التنمية المستدامة بطريقة متوازنة. وهي لذلك تتعهد بتحقيق عالم خال من الجوع وسوء التغذية، تسهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الجميع، لا سيما أشد الفقراء فقرا، على نحو مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

٣٧ - وبالمثل، فإن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، يحمل عنوان "التنمية الصناعية للحد من الفقر، والعمالة الشاملة للجميع والاستدامة البيئية". وتدعو هذه الوثيقة المنظمة إلى التصدي لثلاثة تحديات عالمية رئيسية، وهي الفقر وعدم المساواة، وتفاوتات العمالة، والتدهور البيئي وتغير المناخ. وفي الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المعقود في ليما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عززت الدول الأعضاء في المنظمة الصلة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة المبنية في الولاية المسندة إلى المنظمة باعتماد إعلان ليما المعنون "نحو تنمية صناعية مستدامة وشاملة للجميع".

٣٨ - واعتمدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة نهجا متكاملا يسهم في التنمية المستدامة في إطار استراتيجيتها المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وفي أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود عام ٢٠١٢، تم إلقاء مزيد من الضوء على التنمية المستدامة بوصفها واحدا من الهدفين الشاملين في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة التي وضعتها المنظمة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ بغية تعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة بطريقة أكثر شمولية تشرك بها عدة قطاعات.

٣٩ - وبوصفه الركيزة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة، يمثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالة خاصة. فاستراتيجيته المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ لا تزال تستند إلى الرؤية الواردة في استراتيجية الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ التي سبقتها. وهذه الاستراتيجية مستقاة من ولاية البرنامج المتمثلة في الاضطلاع بدور الهيئة العالمية الرئيسية المعنية بالبيئة، التي تحدد خطة

العمل العالمية في هذا المجال، وتشجع على تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة بصورة متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعمل كجهة رسمية تدافع عن قضايا البيئة العالمية.

٤٠ - وفي المنظمات الأخرى، هناك زيادة في الوعي والاعتراف بالتكامل والترابط بين التنمية وما يتصل بها من أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية. فعلى سبيل المثال، اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التنمية الشاملة والمستدامة باعتبارها هدفها المؤسسي العام في الإطار الاستراتيجي الذي وضعته للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. واعتمدت أيضا إطارا لكفالة أن برنامج عملها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ يولي اهتماما لدمج التنمية المستدامة في مرحلة التصميم.

٤١ - ولا يلاحظ هذا الوعي في الخطط الاستراتيجية التي تضعها الكيانات ذات الولايات الواسعة النطاق نسبيا فحسب، بل أيضا بين الكيانات ذات الولايات المتخصصة والخبرة الفريدة في قطاعات محددة بوضوح. وعلى سبيل المثال، يتناول برنامج العمل العام الثاني عشر لمنظمة الصحة العالمية تحديات وفرص المستقبل، بما في ذلك تراجع الاقتصاد العالمي، والتوسع الحضري، والديناميات الديمغرافية، والمخاطر البيئية.

٤٢ - وما يرد في الخطط الاستراتيجية من إشارات إلى التنمية المستدامة أو إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يتنوع من حيث العمق والسياق. ففي بعض الحالات، يتم الرجوع إلى التنمية المستدامة والوثيقة الختامية بوصفهما رؤية توجيهية. وعلى سبيل المثال، تقر الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ أن العالم يمر بفترة انتقالية لم يسبق لها مثيل، وأن الأمر يتطلب إعادة التفكير في مفهوم التنمية. وقد تم الآن تحديد التنمية المستدامة بوصفها مجال العمل المركزي، مما يعكس رؤية أكثر تكاملا بالمقارنة مع الخطط الاستراتيجية السابقة من قبيل خطة الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. ويوجد الدليل على ذلك في النتائج والنواتج المدرجة في الإطار المتكامل للنتائج والموارد. وأولى نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي أن يكون النمو والتنمية شاملين ومستدامين. وبالمثل، يؤكد صندوق الأمم المتحدة للسكان أن وضع خطته الاستراتيجية استند، في جملة أمور، إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود عام ٢٠١٢.

٤٣ - وبشكل عام، تبرز مشاريع الخطط الاستراتيجية الأخرى العلاقة بين الولايات الخاصة بكل وكالة من الوكالات وبين تحقيق التنمية المستدامة، مع التشديد على أهمية مجالات العمل من هذا القبيل في عهد ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال، تذكر اليونيسيف أن تمتع الأطفال بالصحة والسلامة والتعليم الجيد أمر ضروري لاستدامة هذا الكوكب، والعكس صحيح. ولا بد من تنشئة أطفال الجيل الحاضر والأجيال المقبلة

على الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. ويشير البيان الأبيض الاستراتيجي للمنظمة العالمية للسياحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى أن مساهمة السياحة في الخطة العالمية للتنمية المستدامة من خلال تهيئة الظروف لسياحة مستدامة وقادرة على المنافسة تشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٤٤ - وفي بعض الحالات، ورغم عدم ذكر عبارة "التنمية المستدامة"، يمكن النظر إلى النهج المتبع في معالجة الولايات الخاصة بوكالة بعينها على اعتبار أنه يعكس مفهوم التنمية المستدامة. حيث يهدف برنامج الأغذية العالمي، على سبيل المثال، إلى التدخل بشكل متعدد الأبعاد من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وهو تدخل شديد الأهمية لكسر حلقة الجوع بين الأجيال عن طريق تيسير سبل حصول الفقراء على الغذاء والتعليم والخدمات الصحية.

٤٥ - ويختلف النهج المتبع عموماً، ومستوى الأولوية الممنوح لتعميم مراعاة التنمية المستدامة، اختلافاً كبيراً من وكالة إلى أخرى. ومع ذلك، هناك الآن أمثلة كثيرة على خطط استراتيجية يتبع فيها نهج متكامل لكفالة مراعاة تعميم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة منهجية في الخطط الاستراتيجية، ابتداء من لحظة وضع الأهداف وحتى تحقيق النتائج والنواتج والمؤشرات. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التوضيح لكيفية القيام بذلك على نطاق المنظومة. وستكون عملية تحديد النواتج المشتركة فيما بين المنظمات والإبلاغ عنها، على سبيل المثال، من الخطوات الهامة.

باء - الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٤٦ - يتطلب تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة أيضاً إجراء تغييرات على المستويين القطري والبرامجي. وتقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتنقيح مبادئها التوجيهية لوضع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بهدف تعزيز محتواها المتعلق بالتنمية المستدامة. ويشكل هذا الجهد عنصراً هاماً في تعميم مراعاة التنمية المستدامة في سياسات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأدواتها وتوجيهاتها. وهو يبذل بالتوازي مع تطوير دراسات الحالات الفردية المتعلقة بتعزيز الروابط المعيارية والتنفيذية داخل الأمم المتحدة.

٤٧ - وتم الإقرار، في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٢، بما حققه عدد من البلدان المشمولة بالبرامج التجريبية من إنجازات في تنفيذ مبادرة "توحيد الأداء" بشكل طوعي. ومبادرة "توحيد الأداء" هي من المبادرات الهامة

التي تهدف إلى تعزيز الاتساق والملاءمة والفعالية والكفاءة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري (القرار ٢٢٦/٦٧، الفقرة ١٣٤). هذا ومن المتوقع جنى فوائد من وراء مبادرة "توحيد الأداء"، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الشاملة وتحقيق نتائج استراتيجية.

٤٨ - وثمة اعتقاد في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بأن مبادرة "توحيد الأداء" هي أداة يمكن أن تعزز التنسيق، وتيسر الوصول إلى مجموعة الولايات والقدرات في منظومة الأمم المتحدة والاستفادة من المزايا النسبية لكل وكالة. ويمكن أيضا أن تجعل الوكالات تحسن التخطيط لتحقيق نتائج المشتركة وإدارتها وإنجازها. ورغم عدم الإشارة بشكل خاص إلى التنمية المستدامة، من المتوقع أن تفضي المبادرة إلى تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة في عمل منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين القطري والإقليمي.

٤٩ - وقد كشفت دراسة استقصائية أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١٣ في أوساط منسقي الأمم المتحدة المقيمين أن ٩٢ بلدا من أصل ١٠٩ بلدان تدرج ضمن فئة من الفئات التالية: البلدان المشاركة بشكل تجريبي في مبادرة "توحيد الأداء"، أو الحكومات التي طلبت من تلقاء نفسها الانضمام إلى مبادرة "توحيد الأداء"؛ أو الحكومات التي تنظر فعلا في الانضمام إلى مبادرة "توحيد الأداء".

٥٠ - وأجرى استعراض لتسع مبادرات تخطيط قطرية، بدأت في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، من أجل وضع هذا التقرير. وتشمل هذه المبادرات أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أو برامج "توحيد الأداء"، أو خطط العمل لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية^(٣). وبالنظر إلى المدة المعتادة المطلوبة لوضع إطار عمل الأمم المتحدة والانتهاء منه، فمن المعقول افتراض أن معظم الأطر التي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠١٣، كانت بالفعل في مرحلة متقدمة أو جاهزة للاعتماد وقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢، مما يتعذر معه الرجوع إلى الولايات التي حددها المؤتمر بشأن تعميم مراعاة التنمية المستدامة. ومن ثم لم يرد ذكر الوثيقة الختامية للمؤتمر في الوثائق التي تم استعراضها. وما زالت الأهداف الإنمائية للألفية تشكل الإطار المرجعي الرئيسي لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٥١ - ومع ذلك، لاتزال بعض أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تبرز نجاحا في استيعاب جوهر مفهوم التنمية المستدامة من خلال التسليم بالطابع المتعدد الأبعاد للتحديات التي تواجه التنمية وأهمية التدخل المتعدد القطاعات. وعلى سبيل المثال، يؤكد القائمون على

(٣) أوغندا، وباكستان، وبليز، وبوتان، وغينيا - بيساو، وليبيريا، وليسوتو، والنيجر، والهند.

إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للهند على أن المشاكل المتعددة الأبعاد بحاجة إلى الأخذ بنهج متعددة التخصصات. وبالمثل، ينص إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لبلير على أن "التحديات الإنمائية، بما في ذلك العضلات المتعلقة بالمسائل العامة، والمشاكل القابلة للحل، يمكن مواجهتها في مختلف المجالات والسياقات القطاعية والجنسانية والجغرافية والعرقية والاجتماعية - الاقتصادية والمراحل العمرية".

٥٢ - بيد أن مفهوم الاستدامة يظهر غالبا في سياق البيئة. وتشير أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبرامج "توحيد الأداء" كلها تقريبا إلى "النمو الاقتصادي المستدام" أو "الاستدامة البيئية"؛ ويذكر العديد منها أن الاستدامة البيئية، وهى أحد المبادئ البرنامجية الخمسة لأطر عمل الأمم المتحدة، تطبق عند وضع الأطر والبرامج. وتتعامل ليريا على سبيل المثال، مع استخدام الموارد الطبيعية المستدامة كنتاج، باعتبارها من الأولويات. وبالمثل، يشمل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ليسوتو مجموعة معنية بالبيئة والموارد الطبيعية وتغير المناخ.

٥٣ - وبصفة عامة، وعلى الرغم من الاعتراف المتزايد بالحاجة إلى اتباع نهج متكامل وبأهمية الاستدامة، لم ينظر في إجراء تحول كبير في طريقة البرمجة على الصعيد القطري. وعلى نحو مماثل للتخطيط الاستراتيجي على مستوى المقر، يبدو أن ثمة مستويات متفاوتة لفهم التنمية المستدامة، وما لها من آثار على التوجهات الاستراتيجية وطرق عمل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٥٤ - وتؤكد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية جلها على القيمة المضافة التي تمثلها الأمم المتحدة من حيث دورها الاستشاري وفي مجال بناء القدرات كشريك محايد. ونتيجة لذلك، فإن الأمم المتحدة في وضع جيد يسمح لها بتقديم المشورة إلى الحكومات بشأن السياسات والمؤسسات المتعلقة بالتنمية المستدامة. الأمر الذي يجب أن يتحقق عن طريق استكشاف أوجه التآزر بين مختلف كيانات الأمم المتحدة والبناء عليها. وعلاوة على ذلك، يجب مضاعفة الجهود التي تبذل حاليا في هذا الصدد.

جيم - التحديات التي تواجه الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة

٥٥ - إن الرؤية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تشكل تحديا لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي كى يعمل على تعميق الاتساق على نطاق المنظومة. الأمر الذي أصبح أكثر صعوبة بسبب طريقة تنسيق العمل في منظومة الأمم المتحدة. فلا يزال كل صندوق وبرنامج ووكالة متخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة مسؤولا بشكل

رأسي في المقام الأول أمام المجلس المعني ومجلس الإدارة واللجنة التابع لها. وقد تحقق قدر من المساءلة الأفقية على نطاق المنظومة بالنسبة للأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري، ولا سيما من خلال عملية "توحيد الأداء". ويعد التنسيق الذي تحقق مؤخرًا بين هيئات الأمم المتحدة في إطار متابعة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات عن طريق تخطيطها الاستراتيجي خطوة هامة أيضا في ذلك الاتجاه. وستكون هناك حاجة إلى مزيد من الإصرار والنهج المبتكرة كي تعمل المنظمات معا بشكل أفضل وبما يضمن استخدام التنمية المستدامة والنهج المتكاملة في توجيه عمل منظومة الأمم المتحدة ككل.

٥٦ - ويتطلب تعميم التنمية المستدامة أيضا مرونة في القوة العاملة مما يمكنها من التصدي للتحديات الإنمائية من جميع أبعاد التنمية المستدامة. وتُظهر تقييمات قدرات الموظفين التي أجريت في عدد من البلدان المستفيدة من البرامج وجود طلب متزايد من جانب حكومات هذه البلدان على الدعم الاستشاري في مجال السياسات المتخصصة المقدم من منظومة الأمم المتحدة للتعامل مع التحديات العالمية الناشئة. وينبغي تشجيع الكيانات على وضع مشاريع ومبادرات للتعاون بين المنظمات وكذلك ترتيبات مرنة لتجميع الموظفين، وعلى تبني استراتيجيات مشتركة للشراكة من أجل الحصول على الموارد البشرية التي تتمتع بالخبرة اللازمة للمهام الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، والتي أصبحت مشتركة بين القطاعات ومتعددة التخصصات بشكل مطرد.

٥٧ - وهناك أيضا حاجة ماسة إلى بناء قدرات موظفي منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري من أجل مساعدة الحكومات في اعتماد نهج تتعلق بالسياسات تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وستكون ثمة حاجة إلى تزويد الحكومات بالتدريب والخدمات الاستشارية. وهى أمور يمكن أن تتوافر في شكل ترتيبات داخلية، إما في مجال تقاسم المعارف أو المشورة التقنية الخارجية.

سادساً - دور آليات ضمان الجودة وتوفير الضمانات في دعم تشجيع التنمية المستدامة

٥٨ - إن اعتماد آليات ضمان الجودة وتوفير الضمانات هو سبيل هام للنهوض بعملية تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في منظومة الأمم المتحدة. وتهدف هذه الآليات إلى تجنب الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية للبرامج والمشاريع أو تخفيفها أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن، وإحراز نتائج إيجابية بالنسبة للأشخاص والبيئة. والقصد هو تعزيز الفعالية المؤسسية لكل كيان من كيانات الأمم المتحدة بهدف مساعدته على الوفاء بالولايات القائمة

وتحقيق نتائج مستدامة. وبالتالي، وعلى الرغم من أن هذه الآليات لا تتعلق بتحديد التوجهات الاستراتيجية أو الأولويات البرنامجية المتصلة بالتنمية المستدامة، فهي تسهم في تحقيق نتائج تتسم بالاستدامة. وقد اضطلع بعمل رائد في هذا الصدد كل من مجموعة البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٩ - وتنظر مجموعة البنك الدولي وسائر المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى الضمانات باعتبارها إطارا إلزاميا لتقييم أثر مشاريعها الاستثمارية. وتعد الضمانات مكملة للسياسات الوطنية، والبنك الدولي لديه أيضا تدابير بيئية واجتماعية تطبق على أشكال المساعدة الأخرى التي يقدمها البنك. وثمة ثلاثة أنواع من الأهداف للسياسات الوقائية هي: تزويد صانعي القرارات بالمعلومات؛ ودمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية عند تصميم المشاريع؛ وتقديم الدعم عند إجراء المشاورات العامة والكشف عن المعلومات (انظر الإطار ٣).

الإطار ٣

سياسات الضمانات الخاصة بمجموعة البنك الدولي

تستخدم مجموعة البنك الدولي إطارين للسياسات هما: إطار ضمانات البنك الدولي، الموجه إلى حد كبير للقطاع العام؛ وإطار معايير الأداء الذي تستخدمه مؤسسة التمويل الدولية والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار فيما يتعلق بالقطاع الخاص. وتتشابه أهداف إطار العمل حيث يسعى البنك الدولي إلى تجنب الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية للمشاريع أو تخفيفها أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن وإلى كفالة أن تكون المشاريع سليمة بيئيا ومستدامة.

ويستخدم البنك الدولي قدرته على عقد الاجتماعات، وصكوكه المالية، وموارده الفكرية من أجل ترسيخ التزامه البيئي والاجتماعي في جميع أنشطته. وتتراوح الالتزامات ما بين المشاركة العالمية في قضايا من قبيل تغير المناخ، والمساواة بين الجنسين، للتأكد من أن الاعتبارات البيئية والاجتماعية تشكل أساسا لجميع الاستراتيجيات القطاعية والسياسات التنفيذية والحوارات القطرية في البنك الدولي.

وعلى مستوى المشاريع، تتجسد التطلعات العالمية للبنك الدولي في المبدأ الشامل القائل بأن المنظمة يتعدى دورها عدم إلحاق الضرر بالناس والبيئة إلى إتاحة أكبر قدر ممكن من الفرص الإنمائية للجميع، وخاصة الفقراء والضعفاء، وضمان رفاه جميع الموارد الطبيعية والحياة.

وهناك مجموعة من السياسات الوقائية التي تكفل ألا تُلحق عمليات البنك الدولي الضرر بالأشخاص أو البيئة. وتتعلق السياسات الرئيسية، على سبيل المثال، بإجراء تقييمات بيئية، وحماية الموائل الطبيعية، وإشراك الشعوب الأصلية وحمايتهم، وتجنب إعادة التوطين القسري والتخفيف من حدته. ويجري حاليا استكمال السياسات الوقائية.

٦٠ - وقام مرفق البيئة العالمية في الآونة الأخيرة بوضع الحد الأدنى من المعايير والضمانات القائمة على نظيرتها في البنك الدولي، بعد إدخال بعض التغييرات عليها، التي يتعين الوفاء بها من جانب الجهات المستفيدة من المنح من أجل الحصول على التمويل، بغرض التأكد من أن الأموال تستخدم على النحو المناسب (انظر الإطار ٤ أدناه). ومن بين المعايير الوقائية الأساسية ضرورة وجود نظم لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى وجود آلية للمساءلة والتظلم.

الإطار ٤

سياسة مرفق البيئة العالمية بشأن الضمانات البيئية والاجتماعية الدنيا

يتمثل أحد المبادئ الأساسية لمرفق البيئة العالمية في أن العمليات التي يمولها المرفق والتي تحقق فوائد في مجال ما لا ينبغي أن تنجم عنها آثار بيئية أو اجتماعية سلبية في مجالات أخرى. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتفادي الآثار السلبية، وإذا لم يكن تفادي الآثار ممكناً، فينبغي تقليلها إلى أدنى حد أو تخفيفها أو معاضتها. كما ينبغي لجميع منفذي مشاريع المرفق إبداء تفانٍ كافٍ لتحقيق التنمية المستدامة. وتشمل الشروط الدنيا التي تمثل مؤشراً مرجعياً لاعتماد الوكالات التي تنفذ مشاريع المرفق ما يلي: إجراء تقييمات للآثار البيئية والاجتماعية؛ وحماية الموائل الطبيعية؛ وتفادي إعادة التوطين القسري أو الحد منه أو إدارته؛ ومنع تعرض الشعوب الأصلية لآثار سلبية. وتتصل شروط أخرى بإدارة الآفات والحفاظ على الموارد الثقافية المادية وضمان سلامة السدود. وينبغي أن تُصمّم تدابير المساءلة ونظم التظلم على نحو يضمن إنفاذ السياسات والنظم ذات الصلة، ويضمن تلقي الشكاوى والرد عليها في الوقت المناسب.

وتُجري أمانة المرفق تقييمات منهجية لما إذا كانت وكالات المرفق تستوفي معايير وشروطه الدنيا ذات الصلة وكيفية استيفائها لها. وينبغي لوكالات المرفق أن تثبت أن لديها "قدرة تنفيذ" كافية تؤهلها لتطبيق السياسات والإجراءات والمعايير والمبادئ التوجيهية ذات الصلة على مشاريعها أو أن لديها سجلاً واضحاً بالخبرة في تنفيذها. ومن بين وكالات المرفق التسع، لا يستوفي سوى واحد من مصارف التنمية المتعددة الأطراف

جميع الشروط الدنيا التي حدّدها المرفق، في حين لا يستوفيهما جميعاً أي من وكالات منظومة الأمم المتحدة الخمس. وتعكف جميعها على تنفيذ خطط عمل لتحقيق الامتثال.

٦١ - كما قطع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شوطاً بعيداً جداً في وضع معايير الاجتماعية والبيئية وعملية مراجعة الامتثال وتسوية المنازعات المتصلة بها. ويُضمّن الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية كمؤشر للفعالية المؤسسية في الإطار المتكامل للنتائج والموارد المتعلّق بخطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. كما تُدرج المعايير باعتبارها عنصراً ضمن معايير النوعية السبعة الواردة في إطار ضمان الجودة على مستوى مشاريع البرنامج الإنمائي. ويهدف هذا النهج إلى مساعدة المنظمة على تعزيز الكفاءة المؤسسية وضمان الجودة للنهوض بتحقيق نتائج التنمية الوطنية (انظر الإطار ٥).

الإطار ٥

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المعايير الاجتماعية والبيئية

يهدف مشروع معايير البرنامج الإنمائي الاجتماعية والبيئية وإطار المساءلة المتصل بها لتوفير السياسات والأدوات والنظم اللازمة لما يلي: تعزيز النتائج الاجتماعية والبيئية للبرامج والمشاريع؛ وتفاذي الآثار السلبية على الناس والبيئة؛ والحد من الآثار السلبية وتخفيفها وإدارتها حيثما لا يتسنّى تفاديها؛ وتعزيز القدرات اللازمة لإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية؛ ومعالجة الشكاوى الواردة من الأشخاص المتضررين من المشروع. وترد في صميم المعايير المبادئ المعيارية الثلاثة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي: اتباع نهج يقوم على حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية. وتوفر المبادئ الشاملة الأساس لمجموعة من المعايير على مستوى المشروع تشمل ما يلي:

- الحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

- تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه

- صحة المجتمع المحلي والسلامة وظروف العمل

- التراث الثقافي

- التهجير وإعادة التوطين

- الشعوب الأصلية

- منع التلوث وكفاءة استخدام الموارد

كما تبين المعايير المقترحة بإيجاز عملية إنجاز السياسات وتشمل الفحص، والتقييم،

والإدارة، وإشراك أصحاب المصلحة، وتسوية المنازعات، وسبل الوصول إلى المعلومات، والرصد، والإبلاغ، والامتثال.

وستركز المعايير على عملية استعراض للامتثال الاجتماعي والبيئي للرد على المطالبات المتعلقة بعدم امتثال البرنامج الإنمائي للسياسات البيئية والاجتماعية السارية؛ وضمان أن تتاح للأفراد والشعوب والمجتمعات المحلية المتضررة من مشاريع البرنامج الإنمائي سبل الوصول إلى الإجراءات المناسبة لعملية تسوية المنازعات من أجل الاستماع للمنازعات المتصلة بالمشاريع ومعالجتها.

٦٢ - ومن المتوخى أن تشترط أيضا صناديق عالمية إضافية، كصندوق المناخ الأخضر، توافر شكل من أشكال المعايير الائتمانية أو الضمانات لمن يتلقون منحها.

٦٣ - وتشعر، من ثم، عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة في جهود ترمي إلى الأخذ بضمانات ومعايير اجتماعية وبيئية. ومن أجل المساعدة على ضمان زيادة التنسيق والاتساق، يعكف فريق الإدارة البيئية حاليا على وضع توجيهات لوكالات منظومة الأمم المتحدة، بالارتكاز على الممارسة الحالية والدروس المستفادة داخل المنظومة، بشأن كيفية تطبيق إطار تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية (انظر الفقرة ٢٩ أعلاه). وكان أحد أهم فوائد هذه العملية إتاحة الفرصة لتعزيز شبكة المهنيين العاملين على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة، وإلى حد ما في مجال الاستدامة الاجتماعية، وتوفير آلية لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

سابعاً - دور عمليات التفتيش والتقييمات المستقلة

٦٤ - تؤدي التقييمات المستقلة وعمليات التفتيش دوراً هاماً في عملية إدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة في صميم أعمال منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية. كما يمكن للتقييمات أن تساعد الحكومات الوطنية على وضع نهج سياساتية مُحسّنة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وظلّت منظومة الأمم المتحدة تبذل في الآونة الأخيرة مزيداً من الجهود لربط الأوساط المعنية بعمليات التقييم بالأوساط العاملة في مجال تعميم التنمية المستدامة.

٦٥ - وفي حين أن نظم المساءلة قد كانت تتخذ تقليدياً نهجاً رأسياً داخل فرادى الوكالات الإنمائية، في معظم الأحيان، فقد أخذت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تتخذ على نحو متزايد نهجاً مشتركاً. وتُساعد النهج التعاونية في إجراء التقييمات على غرس

الشعور بالمساءلة المتبادلة أفقيا عن تحقيق النتائج وبلورة الاتساق على مستوى المنظومة، ويمكن أن تُساعد في معالجة فجوات معرفية كبيرة - حيث يمكن أن تساعد جميعها في تحسين تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتعد هذه النهج أيضا أداة هامة تستهدي بها مبادرات إصلاح الأمم المتحدة ومناقشات السياسات الرفيعة المستوى (انظر الإطار ٦).

الإطار ٦

أمثلة للتقييمات المشتركة

يهدف التقييم المشترك الجاري للبرامج الجنسانية المشتركة في منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم معلومات تقييم موثوقة ومفيدة بشأن القيمة المضافة للبرامج الجنسانية المشتركة في منظومة الأمم المتحدة وأهمية تلك البرامج. كما يهدف إلى استبانة الدروس الرئيسية المستفادة والتحديات وأفضل الممارسات المتعلقة بالبرامج الجنسانية المشتركة، وذلك بهدف تحسين تلك البرامج. ويهدف التقييم، في نهاية المطاف، إلى دعم السياسات والتوجيهات المقبلة بشأن تصميم وتنفيذ وتقييم البرامج الجنسانية المشتركة، وتعزيز مساهمة منظومة الأمم المتحدة في تعزيز المساواة بين الجنسين على الصعيد القطري. وتشارك ثمانى منظمات في التقييم.

ويُجري برنامج الأمم المتحدة للبيئة والفاو والبرنامج الإنمائي تقييما مشتركا لبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. ويهدف التقييم المشترك إلى إجراء تقييم تمثيلي واسع النطاق لأداء البرنامج من حيث الأهمية والفعالية والكفاءة، وتقييم تأثيره بقدر الإمكان.

٦٦ - ومن المتوقع أن تنتج جوانب تقدم هامة عن جولة عام ٢٠١٢ للاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ إلى الأمين العام أن ينشئ آلية تنسيق مؤقتة للتقييم على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة تتألف من وحدة التفتيش المشتركة وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٦٧ - وتهدف آلية التنسيق المؤقتة إلى دعم الاتساق على نطاق المنظومة والتمكين تدريجيا من تقييم ما إذا كانت منظومة الأمم المتحدة تستجيب بكفاءة وفعالية للاحتياجات

والأولويات العالمية والإقليمية والقطرية، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وسينصب التركيز، خصوصاً، على أوجه التآزر البرنامجية والتنفيذية بين مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة. والغرض من ذلك هو تعزيز المساءلة والتعلم من أجل الاهتمام بهما في وضع الاستراتيجيات والسياسات. وستكون آلية التنسيق المؤقتة مناسبة على نحو مثالي لتقييم ما إذا كانت منظومة الأمم المتحدة تقوم بإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في مجالات محددة من عملها.

٦٨ - كما اعتمدت الجمعية العامة مؤخراً سياسة جديدة للتقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (القرار ٦٨/٢٢٩، الفقرة ٨). وقد قررت، في هذا الصدد، إجراء تقييمين مستقلين نموذجيين في عام ٢٠١٤، هما "تقييم استعراضي توليفي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر" و "تقييم إسهام جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً". وستستخدم آلية التنسيق المؤقتة للإشراف على عمليتي التقييم النموذجيتين وتقديم تقرير عن الدروس المستفادة. وستكون هذه فرصة هامة لتقييم منظور التنمية المستدامة.

٦٩ - وفي غضون سنوات قليلة، قد تقرر الدول الأعضاء استعراض التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملها. وتمهيدا لإجراء هذه التقييمات، من المهم أن تُوضع معايير ومؤشرات مرجعية في وقت مبكر. ولن ينطبق ذلك على برامج أو سياسات محددة فحسب، بل سينطبق أيضاً على خطة عمل أو إطار لتعميم التنمية المستدامة على نطاق المنظومة، إذ ما تقرر وضع إطار من هذا القبيل.

ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٠ - لا تزال نقاط القوة والتحديات والثغرات التي حُددت في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٣ ذات صلة بالمناقشة الحالية بشأن تعميم الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ورغم أنه ثمة حاجة إلى اتباع نهج أكثر تكاملاً، بدعم من عدة آليات للتنسيق والممارسات الجيدة، فإنه لا تزال ثمة عقبات وتحديات قائمة. ويشمل ذلك التباس المصطلحات وعدم اتساقها، والانعزال القطاعي، وأوجه الاختلال بين الأبعاد الثلاثة، وعدم توافر عمليات وآليات لتقييم الآثار، والقيود على الموارد.

٧١ - وكان أحد أهم التطورات منذ التقرير السابق هو افتتاح المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وسيقوم المنتدى بإعطاء دفعة لإدماج التنمية المستدامة كإطار شامل لجميع الهيئات والمؤسسات الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة. وسيحتاج المنتدى، على غرار الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى دعم منظومة الأمم المتحدة لتحقيق مزيد من الوضوح المفاهيمي لنهج التعميم ولتحديد الآثار اللاحقة للولايات والخطط وطرائق التنفيذ.

٧٢ - وفي حين أن بعض التقدم قد أُحرز في تحديث الخطط الاستراتيجية للصناديق والبرامج والوكالات لكي تُجسّد نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في عام ٢٠١٢، فلا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل لإدماج التنمية المستدامة في صميم أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبرامج "توحيد الأداء" على الصعيد القطري. وقد يُتوقع إحراز تقدم نتيجة لمزيد من التعاون المشترك بين الوكالات مع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. كما يكتسي أهمية العمل الذي يضطلع به حاليا مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنتان الرفيعة المستوى التابعتان له في وضع مجموعة من الخيارات بشأن أفضل السبل التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم الدول الأعضاء، مع سعي المجتمع الدولي إلى الانتقال إلى خطة إنمائية عالمية جديدة تركز على التنمية المستدامة، بما في ذلك التنفيذ على الصعيد القطري.

٧٣ - والعمل الذي يجري الاضطلاع به لوضع آليات لضمان الجودة والحفاظ عليها، وفي مجال عمليات التقييم المشتركة، قد كان مبشرا. ويُتوقع أن يؤدي إلى حفز المزيد من العمل في مجالي الرصد ومواءمة الإبلاغ على نطاق المنظومة. وينبغي لعدد من الصناديق العالمية الأخرى اتخاذ سياسات وقائية إضافية.

٧٤ - وفضلا عن الأنشطة التنفيذية، تُعد القيادة الفكرية عنصرا بالغ الأهمية لمعالجة القضايا وأوجه القصور المنهجية في نظرية التنمية وممارستها التي عززت مسارات التنمية غير المستدامة. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى تغييرات في الثقافة والعقلية المؤسستين لصوغ ما يلزم من نهج تعاون متعددة التخصصات ومشتركة بين التخصصات، بغية تعزيز التفاهم ودعم البلدان في تصميم استراتيجيات وطنية خاصة بها.

٧٥ - وتوصي الدول الأعضاء بأن تقوم بما يلي:

(أ) أن تُرحّب بالجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمواصلة تعزيز اتساق السياسات والتنسيق على نطاق المنظومة من أجل التعجيل بالتكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في عمل منظومة الأمم المتحدة؛

- (ب) أن تدعو منظومة الأمم المتحدة إلى التعجيل بالجهود الرامية إلى إدماج التنمية المستدامة في صميم الخطط والبرامج الاستراتيجية على الصعيد القطري؛
- (ج) أن تُشجّع الجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في دراسة الكيفية التي يُمكن أن يُساهم بها التقييم على نحو أفضل في إدماج التنمية المستدامة في أعمال منظومة الأمم المتحدة؛
- (د) أن تدعو منظومة الأمم المتحدة إلى إنشاء مستودع مشترك للتقييمات البيئية والاجتماعية والدروس المستفادة ذات الصلة؛
- (هـ) أن تُشجّعفرادى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على الريادة في تعميم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والقيام، من ثم، بتجريب أساليب جديدة ودفع عجلة التقدم؛
- (و) أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وذلك بالتشاور مع منظومة الأمم المتحدة.